العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541



# قطر من رهان إسقاط الأسد إلى دعم مشاريع أردوغان التوسعية

## المنطقة الآمنة تبريرات مختلفة لهدف تركي واحد: وضع اليد على شمال سوريا

تستثمر تركيا في أزمة الدوحة وعزلتها الإقليمية وتأثيرها عليها لتحويل الإمارة الخليجية إلى داعم للمصالح التركية في منطقة حيوية وذات عمق استراتيجي. وبعد أن قيّدت أنقرة الدوحة باتفاقيات عسكرية عديدة تدفعها اليوم إلى ساحة معاركها الرئيسية، كما هو الشأن بالنسبة للمنطقة الآمنة التي تصر على إقامتها في شمال شرق سوريا. وفي الوقت الذي يتحفظ فيه المجتمع الدولي على هذا المشروع، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن قطر يمكن أن تدعم خطط بلاده في تشييد المنطقة الموعودة وتوطين ما يربو على مليون لاجئ فيها، علها تنجح في استدراج الحلفاء الغربيين بالتأكيد أن دعمهم لا ينطوي على أعباء مالية

صابرة دوح
صحافية تونسية

كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن استعداد قطر لتمويل إقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا، ما يؤشر إلى انتقال الدوحة من مجرد تقديم دعم سياسي وإعلامي إلى الوقوف بثقلها المالي خلف مشاريع أنقرة التوسعية في تلك الرقعة الجغرافية من هذا البلد العربي.

وتحاول تركيا منذ العام 2013 الترويج لفكرة إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري وفق رؤيتها القائمة على تشييد أشبه ما يكون بـ"محمية خاصة" تقضم الآلاف من الكليومترات من البلد الجار، تتولى الإشراف عليها وإدارتها.

وينظر كثيرون إلى أن الهدف الأساسي لتركيا من تشييد تلك المنطقة هو تصحيح ما تعتبره أخطاء تاريخية حيث أنها لطالما نظرت إلى شمال سوريا (من محافظة حلب وحتى محافظة الحسكة) منطقة تابعة لها افتكت منها لدى انهيار الإمبراطورية العثمانية وحان وقت استعادتها.

وتصطدم أنقرة في كل مرة بتحفظات دولية حيال خطتها لإقامة المنطقة الآمنة، التي تتغير ذرائع تسويقها بحسب ما تقتضيه المرحلة والظروف. ففي البداية تحجّجت تركيا بأن الغاية حماية المدنيين من "براميل" الجيش السوري المتفجرة، ثم بوضع حد لما تعتبره "التهديد الكردي الوشيك"، وأخيرا وليس آخرا إعادة توطين النازحين السوريين الموجودين على أراضيها ولم لا في الدول الأوروبية في محاولة لإغراء تلك الدول "المتمنّعة".

وحاولت كل من روسيا والولايات المتحدة في أكتوبر الماضي مجاراة أنقرة في ما يخص المنطقة المنشودة، حينما عمدت الأخيرة إلى فرض الأمر الواقع عبر شن عملية عسكرية في شمال شرق سوريا تحت عنوان "نبع السلام" لطرد وحدات حماية الشعب الكردية، فكان أن تم التوصل إلى اتفاقين معها.

الاتفاق الأول ذلك الذي عقدته مع الولايات المتحدة خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس إلى أنقرة في 17 أكتوبر، ويقضي بوقف عملية "نبع السلام" مقابل انسحاب الوحدات الكردية إلى عمق 32 كلم.

وجاء الاتفاق الثاني أكثر تفصيلا وشمولا. تم التوصل إلى هذا الاتفاق بين الرئيس التركي ونظيره الروسي فلاديمير بوتين بمدينة سوتشي في 22 من ذات الشهر. ويقضي بانتشار الجيش السوري على عمق 30 كلم مقابل انسحاب المقاتلين الأكراد، على أن يقيم الجيشان الروسي والتركي أشبه ما يكون بمنطقة آمنة على عمق 10 كلم تستثني القامشلي (عاصمة الإدارة الذاتية)، وتسيير دوريات مشتركة فيها.

> بعد أن كانت تطمح لوضع يدها على سوريا عبر إسقاط الأسد والإتيان ببديل موال، تجد قطر نفسها رهينة أجندة تركيا في الشمال السوري

وبدا واضحا أن كلا الاتفاقين لا يلقيان رضا تركيا التي تحاول الالتفاف عليهما وخاصة في ما يتعلق باتفاق سوتشي، الذي يحول دون هدفها الاستفراد بتلك المنطقة.

### دعم قطري للمنطقة الموعودة

تسعى تركيا مجددا اليوم لاجتذاب حلفائها خاصة في حلف شمال الأطلسي لدعمها في إنعاش خطتها "الأصلية" من خلال التسويق إلى أن هذا الدعم لن تكون له أعباء مالية حيث ستتكفل قطر بتمويل عملية إنشاء المنطقة الموعودة.

وخلال عودته مساء الاثنين من زيارة دامت يوما إلى الدوحة تخللها توقيع حزمة اتفاقيات وإعلان بناء "ثكنة خالد ابن الوليد" التركية في قلب قطر، قال أردوغان لوسائل إعلام تركية إنه سيركز خلال الفترة المقبلة على حشد الدعم المالي لإنشاء المنطقة الآمنة، مشيرا إلى أنه عرض تصورات بشأنها على أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى جانب الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين.

ولفت الرئيس التركي إلى أن أمير قطر أبدى إعجابا شديدا بفكرة تشييد مشاريع إسكان في المنطقة الآمنة، مضيفا "قطر ليست عضوا في الناتو، لكنها تبدي اهتماما بذلك". وأضاف "قد نشرع في المرحلة الأولى في تنفيذها ما بين مدينتي تل أبيض ورأس العين... وإن تمكنا من تحقيق مشاريعنا فإنها ستعد الأولى عالميا، وسيفتن الجميع بالمنازل والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة والمرافق الاجتماعية التي سنبنيها".

وكان اتفاق سوتشي قد أبقى على سيطرة تركيا على المناطق التي دخلتها خلال عملية "نبع السلام" وهي تمتد على مسافة مئة كلم بين رأس العين التي تتبع إداريا محافظة الحسكة وتل أبيض التي تتبع محافظة الرقة.

وجدد أردوغان للصحافيين تأكيده أن بلاده ستعمل مع قطر على إنشاء المنطقة الآمنة، لافتا في الآن ذاته إلى أن لقاء سيعقد في بريطانيا، على هامش اجتماعات حلف شمال الأطلسي، بين تركيا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا في 3 و4 ديسمبر المقبل، سيروّج خلاله لفكرة عقد اجتماع دولي لدعم خطته بشأن المنطقة.

حديث أردوغان عن استعداد قطر لتقديم الدعم المالي لمشروع المنطقة الآمنة ليس بالغريب، وغير المتوقع، حيث أن الدوحة كانت العاصمة العربية الوحيدة التي دافعت عن عملية "نبع السلام" حينما اعتبرت أن من حق أنقرة الدفاع عن نفسها في مواجهة "تهديد وشيك"، في إشارة إلى أكراد سوريا الذين تزعم تركيا صلتهم بحزب العمال الكردستاني.

وذهبت قطر إلى حدّ التحفّظ على البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجامعة العربية الذي انعقد إبان العملية العسكرية التركية في سوريا، والذي طالب تركيا حينها بوقف عدوانها على دولة عربية، داعيا مجلس الأمن الدولي للتدخل.

ويعكس هذا التمشي القطري حالة تبعية شبه تامة لتركيا، قد يفسره البعض بما خلفته المقاطعة العربية المستمرة منذ العام 2017، من إرباك للدوحة وإحساس بالعزلة تعمق مع الوقت، وهي ترى في أنقرة مظلة يمكن الاستظلال بها وإن كانت ستكلفها دفع المزيد من الأثمان الباهظة.

اتفاق على نشر الفوضى

### من طموح الزعامة إلى التبعية

تتناقض الحالة القطرية اليوم مع طموحات "كانت تعانق السماء" لجهة تزعم العالم العربي من خلال استثمار ما سمي بثورات الربيع العربي في إيصال موالين لها (أي الإسلاميين) إلى السلطة خاصة في دول محورية مثل مصر وسوريا.

ولا يخفى أن الدوحة لعبت دورا رئيسيا في الأزمة السورية منذ اندلاعها في العام 2011، كما تصدرت مهمة عسكرتها عبر تقديم دعم مالي وعسكري سخي للفصائل المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد، وخاصة الإسلامية منها.

واتهم الأسد قطر بالوقوف خلف اندلاع الصراع في بلاده، من خلال تحريض العمال السوريين على التظاهر ضد نظامه. وقال الرئيس السوري، الذي يبدو بعد مرور نحو 9 سنوات من اندلاع الأزمة في وضع أكثر ارتياحا بفضل الدعم الروسي، إن حركة الاحتجاج التي بدأت ضده في العام 2011 "لم تكن سلمية".

وأضاف أن قطر استغلت حاجة العمال السوريين "وأن المبالغ التي تلقوها من الدوحة إبان الأزمة كانت تكفيهم للعيش دون عمل، وبالتالي كان من الأسهل عليهم الانضمام إلى المظاهرات. وبعد ذلك جرى دفعهم نحو التسلح وإطلاق النار"، موضحا "بالتأكيد الحكومة القطرية ستنكر ذلك".

وجدير بالذكر أن قطر نفسها أقرت بتدخلها في الأزمة السورية وذلك على لسان وزير خارجيتها السابق الشيخ حمد بن جاسم في أحد اللقاءات الإعلامية معه في العام 2017 حيث قال "سوريا كانت صيدة تهاوشنا (تخاصمنا) عليها وفلتت".

اليوم انقلبت الأوضاع، فبعد أن كانت تطمح لوضع يدها على سوريا عبر إسقاط الأسد والإتيان ببديل موال، تجد قطر نفسها رهينة أجندة تركيا في الشمال السوري.

قد يتفهم أي متابع للأحداث أن لتركيا هدف قومي إستراتيجي دخلت بسببه في عداء مع كل دول جوارها، لكن هل الأمر ذاته ينطبق على قطر؟ هل لقطر مشروع قومي يستحق أن تدخل معه في صراع مع جوارها ومع حاضنتها العربية؟ أم أنها اختارت لنفسها أن تكون جزءا من المشروع التركي أو ربما الإيراني؟

إن مصالحة قطر مع جيرانها تتطلب مراجعة جذرية لمواقفها في ما يتعلق بجميع القضايا والملفات المطروحة، وهو ما يبدو بعيد المنال في الوقت الحاضر، فنظام الدوحة شكّل خياراته على الصدام مع الأنظمة العربية منذ عقدين من الزمن. ولا يزال النظام القطري يسير في ذات الاتجاه.

# رسائل أردوغان تؤكد استمرار قطر في سياساتها

إدارة الظهر للمحيط الإقليمي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يمكن أن تكون زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى قطر، في هذا التوقيت بالذات، زيارة بروتوكولية بين دولتين حليفتين لتوقيع اتفاقيات تعاون. لم يعكس لقاء أمير قطر الشيخ تميم بن حمد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، صورة ذلك التحالف القوي، بقدر ما عكس قلقا كما كشف مدى تبعية الدوحة لأنقرة.

أراد أردوغان أن تكون قطر أول دولة في المنطقة يزورها بعد هجوم قواته على شمال سوريا التي كان نظام الدوحة وحيدا بين العرب في دعمها علنا، فسيادة سوريا لا تعني شيئا بالنسبة للقيادة القطرية المنخرطة بكل قواها ضمن مشروع إخواني عابر للدول والقوميات، كما أن التحالف بين الدوحة وأنقرة يرتكز في جانب مهم منه على التدخل المشترك أو عبر الوكالة أو المقايضة في شؤون الدول الأخرى.

كما أراد الرئيس التركي للزيارة أن يقول إن علاقة بلاده قطر باقية وتتمدد بقطع النظر عن خلافات نظامه مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وهي خلافات وصلت إلى مستوى الأزمة بعد ثبوت تورط تركيا في محاولات المساس من أمن السعودية الوطني والقومي، ومن سمعتها في المنطقة والعالم.

خلال خمس سنوات تم عقد 26 اجتماع قمة بين قطر وتركيا، لم تكن تصب في صالح العلاقات بين البلدين فقط وإنما كان جانب مهم منها يرتبط بالتنسيق المشترك منهما في التفاعل مع الوضع الإقليمي، خصوصا في مناطق يسعى الأتراك إلى بسط نفوذهم عليها بدعم قطري نظرا إلى أوضاع الفوضى التي تعرفها مثل سوريا وليبيا، أو بالتخطيط للتدخل في شؤون دول أخرى عبر دعمهما المباشر لتيارات الإسلام السياسي في اليمن ومصر والعراق.

> هل لقطر مشروع قومي يستحق أن تدخل معه في صراع مع جوارها ومع حاضنتها العربية، أم أنها اختارت لنفسها أن تكون جزءا من المشروع التركي

قبل أيام كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية عن احتضان تركيا عام 2014 لاجتماع بين التنظيم الدولي لجماعة الإخوان ومنظمة الحرس الثوري الإيراني ضمن إطار واحد هو العداء للسعودية، وسيكون من المستحيل التوهم بأنه لم يجر تحت عيون الاستخبارات التركية التي كانت لا تتوانى عن التخطيط للمؤامرات ضد الرياض بسبب موقفها الداعم لثورة الثلاثين من يونيو في مصر.

بعد اندلاع انتفاضات ما سمي بالربيع العربي في عام 2011، توسعت طموحات أردوغان، فقد أدرك أن الرياح تهب لفائدة قوى الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان، وأن العاصفة قد تتسع لتشمل كل دول المنطقة بما فيها دول الخليج، ومن بينها السعودية.

وتحولت تركيا خلال السنوات الماضية إلى منصة معادية سياسيا وإعلاميا وثقافيا لمحور الاعتدال العربي، ولكل من يتبنّى خطاب التطرف والإرهاب ضد الدول المدافعة عن سيادتها. ووجدت شراكة كاملة في ذلك من الجانب القطري المندفع لتنفيذ أجندا تم إعدادها في سياقات دولية مختلفة.

عندما أعلنت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب في أوائل يونيو 2017 مقاطعتها لقطر نتيجة تورطها في التآمر عليها، اتجه أردوغان للتدخل بقوة لشق الصف الخليجي بإقامة قاعدة عسكرية في الدوحة، وبإرسال قواته إليها وانحيازه إلى نظام الأمير تميم من منطلقات عقائدية وسياسية وحسابات مصلحة تصب في إطار تحصين المشروع المشترك بينهما لضرب الدول العربية.

وفي أكتوبر 2018 تم الكشف عن طبيعة العداء التركي القطري الإخواني المركّز نحو القيادة السياسية السعودية بعد حادثة مقتل الصحافي جمال خاشقجي، وكان الهدف تحريض العالم بأسره ضد المملكة لعزلها ومحاصرتها وإضعاف دورها وهز صورتها وإرباك حضورها إقليميا ودوليا.

لم يعد خافيا أن هناك مشروعا قوميا تركيا يعمل على إعادة التاريخ العثماني بأدوات الإسلام السياسي إلى جانب مشروع فارسي يطمح بدوره إلى الهيمنة المطلقة على المنطقة بآليات طائفية، وأنّ بين المشروعين تجاوب هو أقرب إلى التحالف ضد أي مشروع حضاري عربي، رغم الخلافات التي قد تظهر أحيانا حول مناطق النفوذ مثلما هو الشأن في سوريا، لكن اللافت في الأمر أن قطر منسجمة تماما مع المشروعين العثماني والصفوي مستفيدة من وضعية الصغير المتحرك بدوافع الإمكانيات المتاحة والمستعد للقيام بكل الأدوار لفائدة كل الأطراف.

تحاول قطر إنكار دورها المعادي وتعتبره جزءا من سيادتها على قرارها الوطني، لكنها تتناسى أن ذلك الدور يصطدم مع مصالح دول أخرى، بل ويعمل على ضرب تلك الدول من الداخل والخارج، والأمر ذاته بالنسبة لحليفها التركي.